"واقع استقرار النقابات في فلسطين"

أ.د. عليا محمد النوباني *، د. محمد يعقوب النوباني*

ديوان الفتوى و التشريع- فلسطين*

مفوضيه المنظمات الشعبيه- فلسطين*

anubani@ogb.gov.ps

Mnubani09@gmail.com

الملخص:

يعتبر العمل النقابي أحد مؤشرات الديمقراطية لأي دولة، فكلما أزدادت نجاعة الحركة النقابية والنقابات بالدولة كلما أرتفع مؤشر الحريات العامة لديها، وقد ناضلت الحركات النقابية في مختلف أنحاء العالم للوصول إلى الاستقلالية والاستقرار اللازمين لممارسة مهامها بحرية وفاعلية دون أي تدخلات أو مؤثرات تحد من تلك النجاعة. ويعد الاستقرار النقابي أحد أهم عوامل نجاح العمل النقابي والنقابات في الدولة، فتمتع النقابات بالاستقرار الداخلي والخارجي يدعم وجودها وفاعليتها، وقد عانت الحركة النقابية في فلسطين من تفكك البيت النقابي الناجم عن عدة عوامل من ضمنها عوامل داخلية وأخرى خارجية أبرزها الاحتلال الإسرائيلي وغياب الدور الحقيقي للنقابات والاتحادات الفلسطينية في ظل تعدد المرجعيات النقابية، التي أسهمت بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار النقابي ؛ حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة البحث في مدى تمتع النقابات في فلسطين بالاستقرار الكافي لضمان استمرار عملها.

الكلمات المفتاحية: استقرار النقابات، العمل النقابي، النقابات، التعددية النقابية.

"The fact of union stability in Palestine"

Prof. Dr. Alia Mohammed Al-Nubani*,Dr. Mohammed Yaqoub Al-Nubani*

Fatwa and Legislation Bureau – Palestine*

Popular Organizations Commission – Palestine*

Abstract:

Trade union work considered one of the indicators of democracy for any country. The more effective the union's movement and unions in the country, the higher its public freedoms indicator. The unions movements in various parts of the world have struggled to achieve the independence and stability necessary to exercise their tasks freely and effectively without any interference or influences that limit this effectiveness. Union stability is one of the most important factors

for the success of union work and unions in the country. The unions' enjoyment of internal and external stability supports their existence and effectiveness. The union movement in Palestine has suffered from the disintegration of the union house resulting from several factors, including internal and external factors, most notably the Israeli occupation and the absence of a real role for unions and federations. The Palestinian Authority in light of the multiplicity of union authorities, which directly contributed to the destabilization of union stability. The researchers through this study attempted to investigate the extent to which unions in Palestine enjoy sufficient stability to ensure the continuation of their work.

Keywords: union stability: union work: unions: union pluralism.

المقدمة:

تعتبر النقابات الفلسطينية من أهم الأجسام القانونية التي لعبت دوراً مفصلياً على الصعيدين الوطني والمهني، حيث كانت نشأت النقابات الفلسطينية نشأة مبكرة هدفت إلى دعم الصف الوطني في مواجهة الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، ولا ننسى الدور الرئيسي والمهني للنقابات المتمثل في كونها الأداة الفاعلة في تنظيم القوى العمالية من أجل الدفاع عن حقوقهم وتحسين شروط وظروف عملهم، للحد من الاستغلال وتحقيق التوازن في المصالح بين طبقات المجتمع[1]، ولا ينحصر دور النقابات في المحافظة على حقوق المواطن المنتسب لها وحماية مصالحه فحسب؛ بل يتعدى ذلك ليضع قوانين يلتزم بها الأفراد، ويحتكمون إليها في حال نشوب خلاف أو اختلاف في وجهات النظر في قضية أو معضلة بين أفراد هذه المجموعة التي تنتمي لتلك النقابة، ومحاسبة كل من يخالف أو يخرج عن قانون شرف المهنة، وقد يصل الأمر إلى فصل هذا العضو من تلك المجموعة، وبالتالي يحدث التوازن بين حاجات الأفراد وحاجة المجتمع الكبير المتمثل في الدولة أو الكيان.

فالنقابة هي "منظمة أو تجمع يضم العمال الذين يمارسون مهنة أو حرفة واحدة، أو الذين يباشرون عملاً في مكان واحد أو لحساب منشأة واحدة، بقصد الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية"[2]، وقد عرف المشرع الأردني النقابة في مضمون الفقرة (2) من المادة (20) من قانون العمل بأنها: " تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام هذا القانون" [3].

فيجب أن تتمتع النقابات بالاستقرار الكافي لضمان أداء دورها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بحيث لا تحد منها ظروف أو يعيقها واقع سياسي أو هيمنة حزبية، فكلما كان البنيان القانوني لها سليم ومتكامل، فالاستقرار النقابي يدعم من خلال الكتلة النقابية الداخلية ويكرس بالبيت النقابي المتكامل، فلم يغب عنا الإشكاليات التأسيسية للحرية النقابية وواقع استقلاليته التي تعكس على استقراره.

فعانت النقابة الفلسطينية وما زالت تعاني من تفكك البيت النقابي الناجم عن عدة عوامل من ضمنها عوامل داخلية وأخرى خارجية أبرزها الاحتلال الإسرائيلي وغياب الدور الحقيقي للنقابات والاتحادات الفلسطيني في ظل تعدد المرجعيات النقابية، التي أسهمت بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار النقابي.

فقد أثر الاحتلال الإسرائيلي بشكلٍ مباشر على جدوى العمل النقابي واستقرار النقابات الفلسطينية، حيث سعى من خلال العديد من الممارسات والانتهاكات للحد من الحركة النقابية وفاعليتها على الصعيد الوطني، خاصة أن النقابات والحركة النقابية شكلت قلقاً لكيان الاحتلال حيث كانت غطاءً لأعمال المقاومة

---

[1]. محمد أحمد مصطفى، النقابات العمالية وتحديات مستقبل العمل، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مجلد (19) العدد (76)، 2019، ص 114.

[2]. سميحة مناصرية، الحرية النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخضر، 2012/2011، ص 12.

[3]. قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996.

وحركات التحرر، فوجدت اعتداءات لا محدودة من قوات الاحتلال وحكومته للحد من فاعليتها ودورها.

ولم يقتصر الأمر على ممارسات الاحتلال بحق النقابات والعمل النقابي لزعزعة استقرارها؛ بل عانت النقابات الفلسطينية من تشتت على الصعيد الداخلي وتعدد المرجعيات النقابية الذي أثر وبشكل مباشر على استقرارها وفاعليتها.

اولاً : أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واقع النقابات في فلسطين، وتأثير العوامل الخارجية (الاحتلال الإسرائيلي) والداخلية (تشتت النقابات الفلسطينية) على استقرارها، وفاعلية الدور التي تؤديه هذه الأجسام النقابية في ظل المعيقات والإشكاليات.

ثانياً : إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية بحث واقع استقرار النقابات في فلسطين يحد من فاعلية العمل النقابي، في السؤال الرئيسي الآتي:

" ما مدى استقرار النقابات في فلسطين وتأثيره على فاعلية العمل النقابي؟"

ثالثاً : أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

1. تسليط الضوء على ممارسات سلطات الاحتلال ضد الحركة النقابية في فلسطين.
2. تسليط الضوء على ممارسات الهستدروت ضد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.
3. بيان تعدد المرجعيات النقابية في فلسطين.
4. بيان أثر التشتت النقابي في النقابات الفلسطينية على فاعليتها.
5. بيان موقف القانون الدولي من التعدد والوحدة النقابية.
6. تسليط الضوء على الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً للاقتراب من نظرية الوحدة النقابية.

رابعاً : خطة البحث

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: الاحتلال يحد من فاعلية العمل النقابي.

أولاً: ممارسات سلطات الاحتلال ضد الحركة النقابية.

ثانياً: ممارسات الهستدروت ضد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

المبحث الثاني: التشتت النقابي يحد من فاعلية العمل النقابي.

أولاً: تبعية بعض النقابات المهنية للنقابات الأردنية.

ثانياً: تعدد الاتحادات العامة العمالية في فلسطين يحد من فاعلية الحركة النقابية.

المبحث الأول

الاحتلال يحد من فاعلية العمل النقابي

عانت الحركة النقابية في فلسطين حتى حظيت بالاعتراف بقانونيتها وسمح لها بممارسة العمل النقابي تحت ظل القانون كما حصل مع معظم الحركات النقابية في مختلف دول العالم، إلاّ أنّ النقابات بقيت إلى الآن تعاني من العديد من الإشكاليات والتحديات التي تهدف إلى إعاقة نشاطها المطلبي والسياسي، فما قام الجسم النقابي إلا لتحصيل حقوق المنتسبين له والتأثير على الحياة السياسية بما يخدم الحركة النقابية والحقوق والحريات العامة، فماذا لو كان الوضع السياسي غير مستقر في الدولة وخاضعة للاحتلال الذي حارب بدوره نشوء الحركة النقابية في فلسطين باعتبار نشأتها كانت بهدف مقاومة الاحتلال تحت مظلة العمل النقابي.

وعليه نتناول في هذا الطرح أبرز الممارسات التي يقوم بها كيان الاحتلال لعرقلة العمل النقابي والحد من فاعلية النقابات والحركة النقابية في فلسطين بهدف هدم أي تأسيس قانوني أو مؤسسات وطنية تسعى ابتداءً لمقاومة الاحتلال، فقيام هذه الأجسام منذ بدايتها يشكل تحدياً للأوامر العسكرية الإسرائيلية، عدا عن أن قيام النقابات بدورها وعملها النقابي وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الفلسطيني يؤثر على الاحتلال ويهدد سيطرته على لقمة العيش الفلسطينية واستقراره.

وتعد الممارسات التي قام بها الاحتلال منذ نشأة الحركة النقابية بهدف الحد من فاعلية الأجسام النقابية كثيرة، منها ما يستهدف بشكل مباشر تلك الأجسام أو القائمين عليها كإغلاق مقرات الاتحادات أو اعتقال وإبعاد النقابيين، بالإضافة إلى الممارسات التي يقوم بها الهستدروت ضد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى شقين: ممارسات الاحتلال ضد الحركة النقابية (أولاً)، وممارسات الهستدروت ضد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل (ثانياً).

أولاً: ممارسات سلطات الاحتلال ضد الحركة النقابية

حاول الكيان الصهيوني بكل الوسائل المتاحة لديه باتخاذ أي إجراء بحق الحركة النقابية بذات في بدايتها للحد من فاعلية الجسم النقابي الذي شكل تهديداً للكيان، خاصة أن نشوء الحركة النقابية في بادئ الأمر كان بهدف خلق جسم قانوني يكون غلافاً للحراك الوطني ضد الاحتلال، فما كان من هذا الكيان المعهود له دائماً بالغطرسة والتجبر بالشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية إلا أن مارس كافة الطرق لإنهاء الحركة النقابية الفلسطينية، فلم تسلم مقرات الاتحادات والنقابات الفلسطينية من الانتهاكات من خلال إغلاق مقراتها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد اتخذ الاحتلال الإسرائيلي العديد من الإجراءات بحق مكاتب الاتحاد العام والنقابات الفلسطينية من

إغلاق مؤقت أو دائم لها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، فهذه الإجراءات تكشف الوجه السافر للإجراءات القمعية ضد الحركة النقابية والعمل النقابي بهدف شل عملها والحد فاعليتها[1].

وأغلق مقر الاتحاد العام في مدينة نابلس على فترات مختلفة، أبرزها إغلاقه لمدة عام كامل من تاريخ 20-10-1986[2]، بموجب أمر عسكري إسرائيلي، ولم يسبق هذه الإغلاقات إشعارات بذلك إلا في حالات نادرة جداً كما هو الحال بالإغلاق الذي تم في عام 1986، حيث إن قوات الاحتلال بالعادة ما تقوم بإغلاق النقابات من خلال إشعار شفوي للمتواجدين بالمقر وإغلاقه بلحام الأوكسجين أو تشميع الباب الخارجي بالشمع الأحمر، وأحياناً كثيرة كانت السلطات تغلق مقر النقابة ليلا دون علم هيئتها الإدارية إلا صبيحة اليوم التالي، كما جرى في مجمع نقابات نابلس عام 1989.

وفي حالات الإغلاق قصير المدة (يوم مثلاً) كانت السلطات ترسل بقواتها من حرس الحدود والمخابرات للوقوف أمام مدخل النقابة لمنع أي عضو من دخولها، بالرغم من ادعاء السلطات الإسرائيلية المتكرر لمنظمة العمل الدولية بأن إسرائيل تسمح بحرية النشاط النقابي، إلا أن هذه الإجراءات تكشف الوجه المسفر للإجراءات القمعية ضد الحركة النقابية والعمل النقابي التي تهدف إلى شل فعالية الاتحاد العام والنقابات الأعضاء والحد من دورها[3].

وقد تراوحت فترات الإغلاق بين يوم واحد كما هو الحال مع بعض نقابات الضفة، و(12) عاماً ونصف كما جرى لاتحاد النقابات بغزة والنقابات المنطوية إليه، وقد تم إغلاق (3) نقابات نهائياً جميعها في الضفة الغربية، وقد بلغ عدد المكاتب النقابية التي أغلقت لفترات محدودة بالضفة إضافة لمقر الاتحاد (11) مكتباً من بينها مقرات ثلاث مجمعات، اثنان منها في نابلس ويضمان (12) نقابة عمالية، والثالث في رام الله ويضم (6) نقابات عمالية، أي أن إجراءات الإغلاق شملت (23) نقابة عمالية صدر بحقها(19) قراراً بالإغلاق لمدد مختلفة [4].

ولم يكن أمام الحركة النقابية سوى أن تتصدى لقرارات الإغلاق من خلال إدانتها لهذه الإجراءات التعسفية في الضفة والقطاع في مختلف بياناتها ومؤتمراتها[5]، وناشدت الرأي العام المحلي والعالمي للوقوف إلى جانب الاتحاد العام والنقابات العمالية، دفاعاً عن حرية التنظيم والنشاط النقابيين، ومن أجل إلغاء الإجراءات التعسفية الإسرائيلية، كما أصدرت الهيئات التنفيذية للاتحادات النقابية عدة مذكرات نقابية في مناسبات مختلفة تضمنت سرداً لأبرز الإجراءات التعسفية والقمعية، وزعتها على مختلف

---

[1] عادل وزوز، الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من عام 1967 إلى عام 1989، 1990، مركز الدراسات العمالية، رام الله، ص 47.

[2] أنظر الملحق رقم (1) الأمر العسكري لسنة 1986م بإغلاق مقر الاتحاد العام للنقابات.

[3] عادل وزوز، المرجع السابق، ص 47.

[4] أنظر الملحق رقم (2) جدول يبين الإغلاقات التي قامت بها سلطات الاحتلال بين عام 1967م و1987م بحق الاتحاد العام ومقرات النقابات الذي يضم تاريخ الإغلاق ومدته وكيفيته.

الهيئات النقابية العالمية.

عقدت الهيئة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال بالضفة خلال سنوات الثمانينات عدة مؤتمرات صحفية احتجاجاً على قرارات الإغلاق، كان آخرها المؤتمر الصحفي الذي عقد في مقر نقابة الصحفيين الإسرائيليين (بيت اغرون) بدعوة من كتلة (حداه) في الهستدروت احتجاجاً على إغلاق مقر الاتحاد العام لنقابات العمل بالضفة واعتقال أمينه العام. وقد رد مندوبو الاتحاد في المؤتمر على أسئلة الصحفيين، ودحضوا ادعاءات قائد المنطقة الوسطى التي وردت في قرار الإغلاق، وأكدوا أن الاتحاد العام في الضفة الغربية يمارس نشاطه النقابي وفقاً للأصول والقوانين المعمول بها في الضفة[1].

لم تتوقف قوات الاحتلال الإسرائيلي في إجراءاتها التعسفية ضد الحركة النقابية عند إغلاق مكاتب ومقرات النقابات والاتحاد العام، سواء بشكل مؤقت أم دائم، وإنما قامت بإجراء غارات على النقابات ومداهمة مقراتها، وهو إجراء قمعي مارسته سلطات الاحتلال بشكل واسع طيلة الفترة الماضية، حيث يمكن القول إنه لم تنجو أي نقابة عمالية من الغارة على مكاتبها ومداهمتها، وشهدت السنة الأولى من الاحتلال مداهمات عديدة بهدف إرهاب النقابيين والعمال ودفعهم باتجاه إغلاقها.

جمدت العديد من النقابات في مدينة القدس نشاطاتها على ضوء تلك الغارات المتكررة على مكاتبها واعتقال عدد من نشطائها، وهو ما كانت تهدف إليه السلطات لفسح المجال أمام الهستدروت لضم عمال شرقي القدس إلى صفوفها بعد أن ضمت القدس الغربية إلى إسرائيل في حزيران 1967م، وغالباً ما كان يصاحب الغارة على النقابات مصادرة سجلاتها الرسمية وأي بيانات صادرة عن النقابة، مما اضطر النقابات في فترة لاحقة إلى الاحتفاظ بسجلاتها الرسمية خارج مكاتبها، وهذا ما أعاق عمل الهيئة الإدارية وأخر من ملاحقتها لقضايا عمالها[2].

ومن أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها مكاتب النقابات عند مداهمتها مصادرة كافة سجلات نقابة عمال المؤسسات العامة في "أبوديس" ثلاث مرات متتالية، وكذلك الحال مع نقابة المؤسسات العامة في الخليل، أما نقابة عمال المؤسسات العامة في بيت لحم فقد صادرت السلطات لها في1987/2/2م ستة وثلاثين ملفاً نقابياً، وصادرت عدداً من سجلات النقابات في رام الله منها نقابة عمال البلاط والطوب ومناشير الحجر، ونقابة الحدادة والميكانيك، ونقابة عمال التجارة والتنجيد، ونقابة عمال الصناعات الغذائية ونقابة عمال المؤسسات، ونقابة عمال الخياطة والنسيج، وتهدف سلطات الاحتلال من إجراء المداهمات لمقرات ومكاتب النقابات إلى:

1. منع النقابات من إقامة نشاطات محددة أو عقد اجتماعات عمالية.
2. اعتقال نقابي محدد أو تسليمه أمر استدعاء.

---

[1] عادل وزوز، المرجع السابق، ص 48.
[2] عادل وزوز، المرجع السابق، ص 48-49.

3. إجراء تفتيشات واسعة للمكان واستفزاز الأعضاء واستجواب بعض المتواجدين من نقابيين.

ولعل أبرز المداهمات[1]، مداهمة مقر الاتحاد العام بنابلس صباح(1981/3/27) من قبل مجموعة من حرس الحدود والمخابرات، حيث كان مقرراً عقد المؤتمر السنوي للاتحاد، واعتقلت أحد أعضاء المؤتمر النقابي ؛ أما نقابة عمال التجارة والخدمات العامة في قطاع غزة فقد تعرضت في(1987/4/2) إلى مداهمة واسعة من قبل قوة من الجيش، إذ قامت بتفتيش المقر تفتيشاً دقيقاً وصادرت جميع السجلات واحتجرت أربعة نقابيين للحيلولة دون إجراء الانتخابات السنوية للنقابة. كما داهمت مكتب نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في الخليل مساء(1989/10/19) ، حيث اعتقل أثنائها القائد النقابي محمود زيادة الأمين العام لاتحاد النقابات وأمين سر النقابة إداريا لمدة (6) أشهر، كما داهمت قوات الاحتلال مجمع النقابات العمالية في مدينة رام الله مرات عديدة منها، ومداهمة مشروع استهلاكي في نفس المجمع واستدعاء أحد عشر عضواً كانوا متواجدين في المجمع ومعهم أحد موظفي مؤسسة الحق، وداهمت أحد مكاتب نقابة الخياطة والنسيج في مدينة رام الله في(1989/4/19) واعتقلت أعضاء المكتب المركزي لكتلة الوحد العمالية و(13) عضواً من النقابة[2].

وقد ترك إجراء المداهمات المستمرة على مكاتب النقابات واعتقال النقابيين آثاراً سلبية على نشاطات النقابات، وساهم في إبعاد عدد من العمال عن نقاباتهم خوفاً من الملاحقة والاعتقال، وقد تصدت الحركة النقابية لهذه الإجراءات التعسفية وإدانتها، وطالبت جميع العمال الالتفاف حول نقاباتهم، مؤكدة على حق العمال في تشكيل النقابات وممارسة نشاطهم النقابي دون تدخل من قبل سلطات الاحتلال.

وبعد ضم القدس الغربية إثر حرب حزيران عام(1967) لإسرائيل، واعتبار كافة القوانين والهيئات الرسمية التي كانت قائمة قبل ذلك ملغية، حيث طبق القانون الإسرائيلي على المدينة المقدسة، ألغت إسرائيل وجود ودور مفتش العمل في القدس، ولم تسمح لمفتشي العمل في الضفة بالتعامل مع النقابات المقدسية التي اعتبرتها السلطات الإسرائيلية نقابات غير رسمية، وفي تصريحات رسمية تصدر عن الحكومة تعتبر إسرائيل النقابات في القدس وغيرها من المدن في فلسطين بأنها " واجهات سياسية ". وفي أواخر السبعينات شهدت القدس نهوضاً عمالياً واسعاً أدى إلى إحياء العديد من النقابات وتأسيس نقابات أخرى ومنذ عام(1979) ؛ بدأت نقابات القدس بالانضمام للاتحاد العام النقابات العمال باعتبارها جزءً من نقابات الأراضي المحتلة، مؤكدة بذلك على عدم اعترافها بضم القدس لإسرائيل.

ومنذ منتصف عام (1979) أوقفت قوات الاحتلال تسجيل النقابات الجديدة بعد أن قدمت الهيئة التأسيسية لنقابة عمال المؤسسات العامة في أبو ديس، والهيئة التأسيسية لنقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في الخليل طلبين للتسجيل، حيث إنها لم تسجل أياً منهما في ذاك الحين، وكان رد السلطات الدائم

---

[1] المرجع السابق، ص 50.

[2] عادل وزوز، المرجع السابق، ص 51، 52.

لدى مراجعة مسجل النقابات عن سبب التأخير في الرد " إن طلبكم تحت الدراسة "، ورغم مرور سنوات طويلة على الطلبات إلاّ أنّها لم تزل تحت الدراسة ويشير قانون العمل الأردني الذي كانت سلطات الاحتلال تعتبره ساري المفعول بالضفة آنذاك إلى حق العمال في تأسيس نقاباتهم، وتعترف إسرائيل نظرياً بهذا الحق، حيث أكدت وزارة العمل الإسرائيلية اعترافها لمنظمة العمل الدولية مراراً[1]، ولكن على صعيد التطبيق فإن إسرائيل لم تسجل أي نقابة عمالية منذ(1979م) حتى قدوم السلطة الوطنية، ولم ترفض بالمقابل تسجيل أي طلب سوى رفض تسجيل نقابة عمال الخياطة والنسيج في رام الله، وطلب معلمي الحكومة في الضفة الذين كانوا قد تقدموا بطلب تسجيل لنقابة العاملين في المدارس الحكومية بدعوى أن تأسيسها يتعارض مع قانون العمل الأردني، إلا أن هذا الادعاء مردود على سلطات الاحتلال فكانت النقابات التي تقدم طلبات التسجيل ملتزمة بما ورد في قانون العمل الأردني[2]، وما كان ذلك إلا ذريعة للتهرب من تسجيلها.

ولم تكتفي سلطات الاحتلال فقط بوقف تسجيل النقابات الجدد ما بعد عام (1979م) بهدف وقف النشاط النقابي، وإنما سعت أيضاً لعرقلة ومنع إجراء الانتخابات كما وضحنا سابقاً من خلال مداهمة مقرات النقابات أو اعتقال وإبعاد النقابيين، وهذه الطرق غير المباشرة، ولكن لم يقتصر الأمر على ذلك، إذ حظرت سلطات الاحتلال منذ حرب حزيران(1967م) نشاط اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة وكافة النقابات المندرجة تحتها، وبعد ضغوط نقابية عالمية وتدخلات منظمة العمل الدولية وافقت سلطات الاحتلال على إعادة إحياء الاتحاد والنقابات الأخرى في أواخر(1979م) ضمن الشروط الآتية:

1. وجوب إبقاء الهيئات الإدارية السابقة (المجمدة) لاتحاد النقابات على حالها، وعدم إجراء انتخابات جديدة رغم أن الأعضاء القدامى بعضهم توفى وقسم منهم سافر أو ترك المهنة.

---

[1] إن دستور منظمة العمل الدولية والاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة الملتزمة بها إسرائيل على حد تعبيرها قد أكدت على حرية العمل النقابي وأبرزها مبدأ حق تشكيل النقابات دون الحصول على إذن مسبق، وهو ما جاء في أحكام المادة (2) من اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي حيث نصت على: "للعمال وأصحاب العمل دون تمييز من أي نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك دون أن يرتهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية بالحق في الانضمام لتلك المنظمات، وذلك دون الحصول على إذن مسبق".

[2] قانون العمل الأردني رقم (21) لسنة 1960م الذي كان سارياً بالضفة الغربية لحين صدر قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، والذي تضمن في المادة (69) منه شروط تسجيل النقابات التي نصت على: "تسجيل نقابات العمال:
1.لا تعتبر أي منظمة نقابة عمال ضمن المعنى المقصود من هذا القانون ما لم تتبع أحكامه المتعلقة بالتسجيل.2. يجوز لعشرين عاملاً أو أكثر يشتغلون في مهنة واحدة أو في مؤسسة واحدة بعد أن يضعوا نظاماً داخلياً لهم مدرجة فيه أسماؤهم أن يقدموا طلباً إلى المسجل لتسجيلهم كنقابة عمال بمقتضى أحكام هذا القانون، ويجب أن يرفق بالطلب نسخة من نظام النقابة وبيان يحتوي على التفاصيل التالية:
أ. أسماء مقدمي الطلب ومهنهم وعناوينهم.
ب. اسم نقابة العمال وعنوان مركزها الرئيسي.
ج. أسماء أعضاء اللجنة الإدارية وأعمارهم وعناوينهم ومهنهم.
3. إذا كانت النقابة مسجلة تسجيلاً صحيحاً وفقاً لقانون نقابات العمال رقم(35) لسنة 1953 كنقابة عمال فيعتبر تسجيلها نافذاً، ولكن يترتب عليها أن تقدم إلى المسجل بياناً بموجوداتها والتزاماتها حسب النموذج المعين، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون".

2. عدم فتح باب العضوية في النقابات لأعضاء جدد، والاكتفاء بالأعضاء القدامى الذين لم يبقَ منهم إلا العدد القليل.
3. عدم تدخل النقابات بقضايا العاملين العرب في المشاريع الإسرائيلية[1].

ويتضح من هذه الشروط أن هدف الاحتلال من إعادة تفعيل النقابات في غزة هو فقط التهرب من مسؤولياتها الدولية كدولة احتلال ومن الضغط والمقاومة الداخلية، فكانت الشروط عبارة عن غطاء لقمع الحريات النقابية في قطاع غزة فلم يسمح بفتح أي نقابة جديدة، وعدم السماح بإجراء انتخابات في النقابات القائمة، وعدم السماح بفتح باب العضوية للانتساب للأعضاء الجدد لتلك النقابات فهذه الشروط تمس بالحق الأصيل المكفول دولياً بتشكيل النقابات والانتساب إليها، ولم يكتفوا فقط بهذا القدر؛ بل حد كيان الاحتلال من فاعلية العمل النقابي بعدم تدخلهم بالعمال العرب داخل الخط الأخضر.

فما واجهته الحركة النقابية الفلسطينية من قمع وحد من فاعليتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي، سواء بالممارسات القمعية أم الاشتراطات الجائرة أم العوائق الجغرافية التي خلقها كيان الاحتلال من تفريق بين المحافظات والمدن الفلسطينية، عدا عن الفصل السياسي التام بين الأراضي المحتلة عام(1948م) والمحتلة عام(1967م) والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، فكل ذلك أدى لتشتت الحركة النقابية في فلسطين وتقليل فاعليتها.

ثانياً: ممارسات الهستدروت ضد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل

قبل الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني على نحو (77.4 %) من أرض فلسطين عام(1948م) بواقع (20.770) كم^2، من أصل (27 ألف) كم^2، كان هناك نقابتان عماليتان تعملان على تنظيم العمال، كل تنظيم منها يختص بالعمال العرب أو العمال اليهود، الأولى: نقابة عربية تدعى "جمعية العمال العرب الفلسطينية" أنشئت رسمياً في(8 آب عام 1925) في مدينة حيفا، ثم امتدت وكان لها عشرات الفروع في مختلف المدن الفلسطينية، وقد تزعم هذه الجمعية العمالية العربية الفلسطينية لسنوات عديدة النقابي سامي طه[2] ، وكان لهذه الجمعية تمثيلاً في المؤتمرات العمالية الدولية، وتوازي نقابة الهستدروت اليهودية في تنظيم العمال في البلاد وتختص بالعمال العرب، وكانت تهتم بتنظيم العمال العرب من المسلمين والمسيحيين على السواء لأنهم أبناء البلاد الأصليين. ووصل عدد فروعها إلى (42) فرعاً، وضمت في عضويتها (80 ألف) عامل، مثلهم (120) مندوباً نقابياً في المؤتمر الثالث للجمعية في(29) آب عام

---

(1). عادل وزوز، المرجع السابق، ص53.

(2). سامي طه هو أمين السر العام لجمعية العمال العرب الفلسطينية، اغتيل في أواخر عام 1947 إثر رفض الجمعية قرار تقسيم فلسطين، وتم اختيار عمر الخليل بعده ولكنه لم يتمكن من حضور أي جلسة من جلسات جمعية العمال العرب الفلسطينية لأسباب سياسية وصحية.

1947)[1].

الثانية: نقابة صهيونية تدعى (الهستدروت) تأسست في اجتماع لعموم العمال المستوطنين في فلسطين في كانون أول 1920، الذي بات يعرف بالاجتماع التأسيسي الذي قُرر بموجبه إقامة ما يعرف بالهستدروت العام للعمال العبريين في أراضي إسرائيل، وأقر دستور جديد ومجموعة من القرارات كان لها الأثر بعيد الأمد على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني[2].

وكان الهستدورت من قادة الحركة الصهيونية والمشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين، واهتم كثيراً بتأييد الحركة الصهيونية العالمية، وحرص على ألا تصطدم مصالحه بمصالحها، فكان الاثنان يعملان على توفير البيئة المناسبة لقيام دولة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وازداد حرص الهستدروت على المصالح القومية الإسرائيلية في الامتداد والاستيطان بعد قيام دولة إسرائيل.

وقد زاد الاهتمام بتنسيق المصالح بين الهستدروت والحركة الصهيونية بعد قيام الدولة المزعومة لسببين رئيسيين يتمثلان في أن الهستدروت لم يعد يتزعم الحركة الصهيونية وإنما أصبح جزءاً من دولة إسرائيل نفسها وجزءاً من قيادتها، ومن المؤكد أن الدولة تشكل أداة أكثر فاعلية ودقة في تحقيق أهداف الصهيونية، أما السبب الثاني يعود لقيام دولة إسرائيل التي أتاحت الفرصة للهستدروت بشكل أوسع لبناء اقتصاد البلاد[3].

وبعد وقوع كارثة فلسطين الكبرى، وتهجير مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من وطنهم، جرى تحجيم كافة المؤسسات العربية العاملة في البلاد ومن ضمنها (جمعية العمال العرب الفلسطينية)، حيث تم حل الجمعية وحظر نشاطها، وذلك لإتاحة المجال أمام نقابة العمال العبريين العامة (الهستدروت) من السيطرة على التنظيم العمالي في البلاد أحادي الجانب، بالإضافة إلى تشريد عشرات الأعضاء القياديين في جمعية العمال العرب الفلسطينية إلى خارج البلاد كغيرهم من أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وبذلك أصيب العمل النقابي العربي في الداخل المحتل بالشلل[4].

وبالتالي نشأة الهستدروت بحد ذاتها قبل إبدائها أي ممارسات ضد العمال العرب في الداخل المحتل، شكلت انتهاكاً للحرية النقابية بقيام سلطات الاحتلال بوقف النقابة العربية، وحظر نشاطها، وتهجير قادة الحركة النقابية الفلسطينية آنذاك.

بالمقابل تم استثناء العمال العرب من برامج الهستدروت منذ نشأته، مع وجود انتقادات من قبل الأعضاء الشيوعيين في الهستدروت لهذه السياسة، وكانوا يثيرون دوماً قضية الأيدي العاملة العربية،

---

(1) كمال ابراهيم علاونة، تاريخ منظمة العمالية الصهيونية (الهستدروت)، صحيفة دنيا الوطن، تاريخ النشر 12-11-2011م.

(2) وليد موسى حباس، الدور الاقتصادي للهستدروت في بناء دولة الاستعمار والاستيطاني: سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين، رسالة ماجستير، 2018م، ص. 114.

(3) ليلى القاضي، الهستدروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، 1967م، ص 13-14.

(4) كمال ابراهيم علاونة، المرجع السابق، صحيفة دنيا الوطن.

ويوجهون النقد للسياسة المتبعة والموقف السلبي الذي يؤديه الهستدروت بهذا الشأن، إلى أن وصل الأمر به لطرد هؤلاء الأعضاء نتيجة موقفهم هذا[1]، فحرم الهستدروت العرب من التمثيل، سواء بنقابات عربية أم من خلال إيجاد تمثيلهم في الهستدروت نفسه.

ولم تتغير سياسة الهستدروت نحو العمال العرب كثيراً حتى بعد قيام الدولة المزعومة، إلا أن قادة الهستدروت قرروا بعد عام(1965م) قبول العمال العرب في المنظمة، وذلك تحت ضغط الرأي العام في الخارج في ظل مساعي إسرائيل مع الدول الإفرو- آسيوية، ومع ذلك لم تتحسن أوضاع العمال العرب فبقيت أجورهم متدنية عن الأيدي العاملة الصهيونية، حيث يبلغ الفارق بينهم مقدار النصف في معظم الأحيان[2].

وتزعم سلطات الاحتلال أنها تطبق قانونها على العمال الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة، وبموجب ذلك تستقطع مبلغاً شهرياً من أجرهم يقدر بـ(7) دولار تذهب إلى مصلحة هيئة الضمان الاجتماعي الصهيونية، على أن تورد لاحقاً إلى نظيرتها الفلسطينية عند تشكيل ضمان اجتماعي، إضافة إلى (5%) من الأجر يذهب لصالح الهستدروت، وعلى الرغم من هذا الاقتطاع فمن النادر جداً أن يتصدى الهستدروت لقضايا العمال الفلسطينيين، فيما تبلغ الأموال المصادرة على شكل اشتراكات الضمان الاجتماعي، التي لم تورد إلى السلطة الفلسطينية إلى يومنا هذا ما يقارب(8) مليار دولار[3].

وبالتالي لم تقف الانتهاكات التي يعاني منها العامل الفلسطيني على حد المعيقات الجغرافية والحواجز والمخاطرة من أجل لقمة العيش؛ بل تعدى ذلك إلى اختزال أجورهم بأقل من الأيدي العاملة الإسرائيلية بالإضافة إلى اقتطاع مبالغ من تلك الأجور دون أي وجه حق أو تقديم خدمات للعمال الفلسطينيين مقابل تلك الاقتطاعات تحت ذريعة القانون.

وحاول الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إيجاد حلول للانتهاكات التي يواجها العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث عقد العديد من الاجتماعات مع الحكومة الإسرائيلية والهستدروت للوصول إلى اتفاقية يتم من خلالها التوصل للحد الأدنى من حقوق العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل، وبالفعل نجحت هذه الاجتماعات وأسفرت عن توقيع اتفاقية بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت في 5 مارس 1995 التي تخللتها البنود الآتية[4]:

1. تشكيل لجنة ارتباط مشتركة يكون أعضاؤها من كبار الضباط من الطرفين لحل مشاكل العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

---

[1] ليلى القاضي، الهستدروت، منظمة التحرير الفلسطينية، المرجع السابق، ص67.
[2] المرجع نفسه، ص 68.
[3] خليل يعقوب بوهزاع، انتهاك حقوق عمال فلسطين: فرصة لتشديد حصار إسرائيل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: انتهاك حقوق عمّال فلسطين: فرصة لتشديد حصار "إسرائيل" الآداب(al-adab.com) .
[4] أنظر الملحق رقم (3) المتضمن الاتفاقية بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت.

2. سيقوم الطرفان بتشكيل لجان أخرى لتأسيس لجنة الرسوم والتنظيم.
3. يلتزم الهستدروت في الأنشطة النقابية بحماية العمال الفلسطينيين في إسرائيل والدفاع عن حقوقهم.
4. أي تكاليف يتكبدها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في مساعدة العمال الفلسطينيين سيتم تعويضها حسب الاتفاق، من قبل الهستدروت من حصتها في المستحقات.
5. سيقوم الطرفان بعد عام واحد من توقيع الاتفاقية بمراجعة توزيع نسبة (1%) مع إعادة جزء منها للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بما لا يقل عن نصف الـ (1%).
6. الأموال التي يدفعها الهستدروت إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين سيتم إنفاقها وفقاً لدستور الاتحاد لصالح أعضائه.
7. تقوم لجنة الارتباط المشتركة بتحديد مقدار المساهمات التي قدمها العمال الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام (1970م) .
8. يتفق الطرفان على تحويل جميع الأموال إلى الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية للفترة من (13 سبتمبر 1993م) حتى تاريخه.

وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقية إلا أن العمال لا تزال حقوقهم منتهكة في الداخل المحتل ولم يقم الهستدروت بدوره الحقيقي بتمثيل العمال العرب، ويعود ذلك للفكر الصهيوني لدى هذه المنظمة بالإضافة إلى أن معظم الانتهاكات تكون أساساً من الهستدورت نفسه، فحسب صحيفة هآرتس العبرية في مقال تحقيقي لها تم نشره في (2021/6/22م) ، أن إسرائيل جمعت عشرات الملايين من الشواكل من العمال العرب بطريقة غير قانونية، على مدار الخمسين عام الماضية من خلال خصم مبلغ من رواتبهم كما أشرنا أعلاه (المبالغ التي يخصمها الهستدروت) المشار إليها في اتفاقية المبرمة بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت، حيث اعتبرت المحكمة المركزية بالقدس أن خصم تلك المبالغ غير قانوني، إلا أن حكومة الاحتلال تهربت من التعويضات من خلال إشعار الإنهاء الذي قدمته إلى المحكمة[1].

ويشار إلى أن هذه المبالغ خصمت من عشرات الآلاف من العمال على مدار السنوات الماضية، وتقدر بعشرات الملايين من الشواكل سنوياً، وجرى تحويلها للهستدروت بشكل مخالف للقانون، بالإضافة لفرض غرامات على المشغلين الذين لا يقتطعون تلك المبالغ من رواتب العاملين لديهم، وفقاً لما جاء بصحيفة هآرتس، حيث قامت جمعية معا وخط العامل برفع دعوى ضد هذا الإجراء في المحكمة القطرية الإسرائيلية، في العام(2020) ، وأكد في الدعوى أن العمال الفلسطينيين لم يحصلوا على مقابل للمبالغ الطائلة التي يؤدوها إلى الحكومة الإسرائيلية[2].

وعلى ضوء التطورات الأخيرة فإن وضع العمالة في الأراضي المحتلة سيئة للغاية لغياب مقومات

---

[1] أنظر صحيفة هارتس مقال بعنوان إسرائيل نهبت عشرات الملايين من الشواكل من العمال الفلسطينيين، مرفق المقال بالعربية والعبرية في الملحق رقم (4).
[2] أنظر الملحق رقم (4) المقال التحقيقي لصحيفة هآرتس العبرية.

التمثيل النقابي للحد من الانتهاكات التي يتعرض لها العامل الفلسطيني، عدا عن تكبده أعباء مالية واقتطاعات لا يجد لها مقابلاً أو حماية نقابية كالاقتطاعات لصالح الهستدروت، على الرغم من أن المحكمة قد اتجهت لعدم قانونيتها، وتهربت سلطات الاحتلال من ذلك، والاقتطاعات الأخرى لصالح صندوق الضمان الاجتماعي التي أيضاً لا يجد العامل الفلسطيني مقابلاً لها، وتتذرع سلطات الاحتلال أنها ستعيد هذه الأموال للفلسطينيين حال تشكيل ضمان اجتماعي.

المبحث الثاني

التشتت النقابي يحد من فاعلية العمل النقابي

لم تقف إشكالية النقابات في الساحة الفلسطينية على ممارسات الاحتلال، فلا يمكن إيعاز الارتباك الفعلي للحركة النقابية الفلسطينية فقط إلى الممارسات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقوقعة وتحجيم النقابات الفلسطينية؛ فلا يمكن للباحث إغفال ما تمر به الحركة النقابية الفلسطينية من تشتيت ناجم عن ضعف البنيان النقابي بسبب تعدد المرجعات النقابية، فإلى الآن لا تزال بعض النقابات المهنية الفلسطينية تابعة للنقابة الأم في الأردن، ولا يزال الصراع موجود بين الاتحادات العامة الفلسطينية.

فيعد تعدد المرجعيات في فلسطين سبباً أساسياً لزعزعة استقرار النقابات، حيث إن النقابات المهنية الفلسطينية تواجه ارتباكاً منذ فك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية، بالإضافة لوجود ارتباك ناجم عن الإشكالية التي تواجها الاتحادات العامة للنقابات العمالية في فلسطين وعدم توحيدها، ويُطرح في هذا الصدد الارتباك الناجم عن تبعية بعض النقابات المهنية للنقابات الأردنية، وفي منحى أخر يطرح عدم توحيد الصف النقابي من خلال اتحاد عام يضم نقابات عمال فلسطين.

وعليه تقسم هذه الفقرة إلى: تبعية بعض النقابات المهنية للنقابات الأردنية (أولاً)، وتعدد الاتحادات العامة العمالية في فلسطين يحد من فاعلية الحركة النقابية (ثانياً).

أولاً: تبعية بعض النقابات المهنية للنقابات الأردنية

على الرغم من انطلاق الحركة النقابية في فلسطين أولاً ومن ثم وصولها إلى الأردن، إلا أن الارتباط الذي حكم بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، والذي بدأ الإعلان عنه في مؤتمر أريحا(1948) وبدأ تنفيذه الحقيقي في عام (1950) من خلال إعلان المملكة الأردنية الهاشمية لإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفة الغربية، مع العلم أن العمل الفعلي لتوحيد الضفتين بدأ قبل ذلك التاريخ بمنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، وتعميم استخدام الدينار الأردني كعملة رسمية[1]، وهذا الارتباط استمر حتى عام (1988) ومن ثم تم فك الارتباط، وعلى الرغم من ذلك الفك ونشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام(1994) إلا أن أثار الارتباط بقيت مسيطرة من الناحية التشريعية فبقيت العديد من التشريعات الأردنية سارية إلى يومنا هذا. أما من الناحية النقابية فقد بقيت معظم النقابات المهنية متصلة بالنقابات الأردنية، فلم يستقل منها بعد فك الارتباط إلا القليل كنقابة المحامين الفلسطينيين[2] ونقابة الصيادلة[3].

أما بالنسبة للنقابات المهنية التي لا تزال تابعة للأردن، فيوجد مركز للنقابة يعرف بمركز القدس تابع للنقابة المهنية في الأردن، ويتأرجح هذا المركز بين ملامح الاستقلال والتبعية كنقابة أطباء الأسنان ونقابة المهندسين، ولكل منهما خصوصيته وآلية خاصة للتعامل معه تعود لشخصية النقابيين القائدين لتلك النقابات.

فنقابة المهندسين كما هو حال معظم النقابات المهنية الفلسطينية الأخرى قبل الانفكاك عن المملكة الأردنية الهاشمية، نظمت مهنة الهندسة تحت مظلة نقابة المهندسين الأردنيين التي شكلت مركزين للنقابة: مركز في مدينة عمان العاصمة الأردنية ومركز في مدينة القدس عاصمة فلسطين، ولم تستقل النقابة فعلياً حتى بعد الانفكاك عن المملكة الأردنية الهاشمية بعد فك الارتباط، إذ نصت المادة (3) من قانون المهندسين الأردنيين[4] على: "تؤلف في المملكة نقابة للمهندسين تسمى (نقابة المهندسين) ذات مركزين في عمان والقدس، ويحق لها فتح فروع أخرى في كافة مدن المملكة"[5].

---

[1] حازم مجيد أحمد، بكر عبد المجيد محمد، الأردن والضفة الغربية من الاتحاد حتى فك الارتباط 1950-1988م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) المجلد (7) العدد (20) نيسان 2015م، ص 189.

[2] استقلت نقابة المحامين الفلسطينيين بموجب قانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم مهنة المحاماة، حيث نصت المادة (10) من القانون على الآتي:
" يؤلف المحامون النظاميون في فلسطين نقابة تسمى نقابة المحامين الفلسطينيين يكون مركزها الرئيس في القدس ولها أن تفتح فروعاً أخرى".

[3] استقلت نقابة الصيادلة بموجب قرار بقانون رقم (15) لسنة 2016م بشأن نقابة الصيادلة وتعديلاته، حيث نصت المادة (2) من القرار بقانون على الآتي: " يؤلف الصيادلة نقابة تسمى "نقابة صيادلة فلسطين" يكون مركزها القدس ولها أن تفتح فروعاً أخرى".

[4] قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم (15) لسنة 1973م.

[5] على خلاف قانون نقابة أصحاب المهن الهندسية رقم (81) لسنة 1958م التي نصت على مركز في مدينة عمان ولم يشر للقدس، وذلك أن الارتباط لم يكن فعلاً بخصوص النقابات في حينه، على الرغم من أن قادة الحركة النقابية كانت تزحف نحو=

وعلى الرغم من وجود مراكز للنقابات في الضفة الغربية فعلياً إلاّ أنّ التشريعات الأردنية المعنية بتنظيم النقابات المهنية لم تشر جميعها لوجود هذا المركز، فعلى سبيل المثال نقابة أطباء الأسنان على الرغم من وجود مقر لها في الضفة الغربية وتمثيل نقابي متفرع عن النقابة الأم بالأردن، إلا أن قانونها وتعديلاته لم يشر لوجود هذا المركز [1].

ويعود عدم استقلال النقابات إلى يومنا هذا لوجود حقوق للمنتسبين الفلسطينيين لدى هذه النقابات، واستقلال النقابة المهنية الخاصة بهم يعني إنهاء اتصالهم بالنقابة الأردنية، وبالتالي تحصيل كافة حقوقهم لديها لانتهاء العضوية، الأمر الذي ترفضه النقابات الأردنية، وكل هذا الارتباك وتبعية مجموعة من النقابات المهنية الفلسطينية للنقابات الأردنية أدى إلى ضعف بنية تلك النقابات وزعزعة استقراره، فلا يوجد للنقابي الفلسطيني مجالاً مفتوحاً لتحقيق مطالبه ومطالب المنتسبين معه لذات النقابة في ظل عدم التمثيل الكلي والاستقرار.

ثانياً: تعدد الاتحادات العامة العمالية في فلسطين يحد من فاعلية الحركة النقابية

تعد الوحدة النقابية أو التعددية النقابية الهاجس الذي يراود الحركة النقابية في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بالاتحادات، فقد تعددت الاتحادات النقابية العمالية فيها بشكل ملحوظ حتى لذات الفئة المستهدفة، وكون لفلسطين وضعاً خاصة في نشأة الحركة نقابية كما هو الحال في تونس، حيث كان الهدف الرئيسي منها هو غلاف لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومخططات الانتداب في فلسطين والاستعمار في تونس[2]، فكان للوحدة النقابية الحل الأمثل لتقوية هذه الحركة ودعمها.

في حين اقترن ظهور التعددية النقابية في بعض البلدان الأوروبية بتطور النظام الرأسمالي الليبرالي، وظهور ونمو الليبرالية الجديدة، والمتغيرات الناتجة عن سياسة العولمة، وانعكاسها الخطير على الطبقة العاملة، ذلك أن تعاظم دور الشركات العابرة للقارات، والمصحوب مع رغبة تلك الشركات بالسيطرة على

=الأردن في تلك الفترة، وهو ما ساهم بتفعيل الحركة النقابية الأردنية، إلا أن الحركة النقابية الفلسطينية في ذاك الوقت كانت غطاء لمقاومة الاحتلال.

[1] تنص المادة (3) من قانون رقم (11) لسنة 1956م بشأن نقابة أطباء الأسنان على: "تؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية نقابة واحدة لأطباء الأسنان الذين يقيمون في المملكة الأردنية ويزاولون عملهم فيها، ويسجلون في سجلها وفقاً لأحكام هذا القانون".

[2] شهدت تونس بوادر مشروع الوحدة النقابية خلال الفترة الممتدة بين 1946 و1952م، الذي كان بين نقابتين عماليتين كبيرتين مختلفتين في الإيديولوجية والرؤية للمشروع، النقابة الأولى هي الاتحاد العام التونسي للشغل التي مثلت المشروع الوطني التونسي، والنقابة الثانية الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي التي مثلت المشروع الفرنسي، وقد امتازت العلاقة بينهما في خضم مشروع التوحيد بالتنافر والاختلاف والقطيعة والصراع، فالأول سعى للتوحيد مع الثاني بهدف تخفيف الضغط عن الأحزاب الوطنية التونسية، أما الثاني سعى للتوحيد بهدف تجسيد المشروع الفرنسي الاستعماري في البلاد التونسية وقطع العلاقة بين العمال والكفاح الوطني، انظر عبدالله قرفى، رمضان بورغدة، الاتحاد العام التونسي للشغل ومشروع الوحدة الوطنية في البلاد التونسية (1946م/1952م)، مجلة دراسات جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، مجلد (7) العدد الأول، 2020م، ص 114 .

اقتصاد الدول ترافق معها منهج سياسي مدروس، يهدف إلى تفتيت وحدة الحركة النقابية من خلال الدعوة إلى التعددية النقابية باعتبارها حقاً ديمقراطياً يتوافق مع طبيعة التطورات في العالم، وينسجم مع معايير العمل الدولية، وهو مطلب إصلاحي يرتبط بحرية التعبير بالصيغة التنظيمية المتمثلة في التعددية النقابية[1].

إن نجاح التعددية النقابية في بعض البلدان الأوروبية يعود إلى نسق اجتماعي تاريخي انطلق من عوامل تاريخية موضوعية، تتمثل في عراقة تقاليد الحرية أهمها حرية التنظيم السياسي، وحرية مؤسسات المجتمع المدني التي اعتبرت ركناً أساسياً ومتيناً للنظام الديمقراطي فيها، وهو الأمر الذي انعكس على الحرية الكاملة في حركة النقابات العمالية، في الوقت الذي سعت فيه الأحزاب السياسية إلى تأسيس نقابات ترتبط بها بشكل كلي أو نسبي، وتعمل على تبني سياساتها العمالية والاجتماعية على ضوء قوانين محلية واضحة ومحددة لمدى تمثيل النقابات، واعتراف الدولة بهذا التمثيل الذي أكسبها صفة الشريك الاجتماعي[2].

حيث إن التعددية النقابية تسمح بوجود أكثر من نقابة أو اتحاد يمثل فئة معينة، بينما الوحدة تفيد بوجود تمثيل نقابي واحد لكل مهنة أو حرفة، فما موقف القانون الدولي من هذه التعددية أو الوحدة؟ وما وضع الحالة الفلسطينية؟ وكيف تعاملت الاتحادات النقابية في فلسطين مع تعددها؟ سيتم الإجابة على هذين السؤالين من خلال طرح موقف القانون الدولي من الوحدة والتعددية النقابية واستعراض المحطات التاريخية المهمة التي مر بها الاتحاد العام التونسي للشغل في سبيل توحيد الصف النقابي التونسي على الصعيدين المطلبي والسياسي، ومن ثم سيتم طرح التعددية النقابية في فلسطين، وتأثيرها على فاعلية الحركة النقابية.

أ. موقف القانون الدولي من الوحدة والتعددية النقابية

على الرغم من أن القانون الدولي كفل الحرية النقابية والحق في تشكيل النقابات والاتحادات النقابية على اختلافها، إلا أنه لم يقيد في مسألة الوحدة أو التعددية النقابية بنص صريح ليجيز واحدة أو يحظر الأخرى، إلا أن النص على الحرية بالتشكيل والانضمام للنقابات في الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالعمل النقابي تفيد بدعم حرية التشكيل واتجاه القانون الدولي من حيث النص إلى التعددية النقابية صوناً لحرية التشكيل المكفولة بموجب أحكامه.

حيث إن لجنة الخبراء في تطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية في معرض نقاشها للاتفاقية الدولية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي، أفادت بعدم انحيازها لمبدأ التعددية النقابية أو مبدأ الوحدة النقابية، فوحدة النقابة أو تعددها ترتبط بالحريات النقابية والتشريعات الداخلية

---

[1] خالد عبد الحق، الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد (40)، 2016م، ص 50.

[2] خالد عبد الحق، المرجع السابق، ص 51.

للدولة[1].

لكن حق العمال في تكوين النقابات والانضمام إليها حق مكفول بموجب أحكام الاتفاقية الدولية، حيث تمثل أحكام المادة (2) من اتفاقية (87) أحد أهم مظاهر فكرة الحرية النقابية التي دافعت عنها بشدة أجهزة الرقابة لمنظمة العمل الدولية، إذ إن هذا الحق مرتبط بحق التعددية النقابية، فلا يجوز تحديد حق العمال في تكوين نقابة واحدة على مستوى المهنة أو الحرفة، فأكدت لجنة الحرية النقابية على المبدأ الوارد في نص المادة الثانية من الاتفاقية رقم (87)، وقررت بأنه إذا كان من مصلحة العمال تجنب التفتت النقابي الذي قد يسببه التعدد النقابي، فإن ذلك لا يعني إمكانية فرض الوحدة النقابية بتدخل الدولة عن طريق التشريع، لأن ذلك يعد انتهاكاً لمبدأ الحرية في تكوين النقابات، وأن مسألة تكوين نقابة أخرى غير النقابة العامة متروك لتقرير العمال بخصوص ذلك، إذا كانوا يرون بأن في ذلك حماية لحقوقهم ومصالحهم.

فترك الأمر للتنظيم الداخلي للحركة النقابية في الدول نفسها هل تسمح بالتعددية النقابية أم تتجه للوحدة، فبالنسبة للبلدان التي تؤيد مبدأ الوحدة النقابية فلا يسمح القانون بقيام أكثر من نقابة واحدة للمهنة أو الصناعة الواحدة، بذريعة أن ذلك يوفر للحركة النقابية القوة والاستقلال، حيث تتعادل فيه الميول المختلفة لأفراد المهنة، وينتفي عن نشاطها كل صبغة سياسية أو مذهبية أو دينية وتنصرف إلى تحقيق المصالح المهنية، أما مبدأ التعددية فلا يتفق مع الاعتراف للنقابة بصفة تمثيل المهنة؛ بل الاشتراك في إدارة مصالح عامة، وفي إعداد الاتفاقات الجماعية التي يمكن امتدادها على جميع أفراد المهنة في قطاع معين، فالتعددية تؤدي إلى توسع النقابات في أهدافها المهنية، ونتيجة لذلك برزت في إطار التعددية فكرة النقابة الأكثر تمثيلاً[2].

ب. الاتحاد العام التونسي للشغل نموذجاً للاقتراب من الوحدة النقابية

برز الاتحاد العام التونسي للشغل على الساحة التونسية منذ نشأته حتى الآن، فبقي الاتحاد المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية بعد الاستقلال رغم محاولات للخروج عليه وتأسيس منظمات أخرى مثل الاتحاد التونسي للشغل في الخمسينات، والاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات، والجامعة العامة التونسية للشغل عام 2006[3]. فسعى الاتحاد العام التونسي للشغل إلى توحيد الصف النقابي العمالي في تونس، فانتشر الاتحاد على مستوى الجمهورية التونسية.

وعلى الرغم من أن الدستور والتشريعات التونسية ذات العلاقة بالعمل النقابي التي تم طرحها سابقاً، لم

---

(1) الاتحاد العربي للنقابات، الدليل إلى إدارة التنظيم النقابي، منشورات الاتحاد العربي للنقابات، الطبعة الأولى، 2018م، ص 9.

(2) المرجع السابق، ص 9-10.

(3) أحمد العسالي، لمحة عن الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الموقع الرسمي للاتحاد، عبر الرابط الآتي:
http://www.ugtt.org.tn/

تحظر التعددية النقابية ولم تحجبها، إلاّ أنّ التوغل الفعلي للاتحاد العام التونسي للشغل وفاعليته على الصعيدين المطلبي والسياسي جعل منه قاعدة شعبية صعبة الاختراق، فبذلك يكون النموذج التونسي من خلال الاتحاد قد اتجه للوحدة النقابية على صعيد الاتحادات العمالية.

فسعى الاتحاد العام التونسي للشغل للعمل من أجل تحقيق مشروع الوحدة على وترين: الأول تحقيق الوحدة بين النقابات الوطنية التونسية، والثاني تحقيق الوحدة بين النقابات الوطنية والنقابات الفرنسية إبان الاستعمار الفرنسي لتونس[1]، وحرص الاتحاد منذ تأسيسه في عام (1946م) على إقامة علاقات مع كل القوى الوطنية التي تشارك في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وتعدى ذلك بإحكام الربط بين الدورين المطلبي والسياسي لغايات الوصول إلى الاستقلال الوطني من خلال إشعار منخرطيه بأهمية النضال الوطني واستقلال تونس، فكان للزعيم فرحات حشاد مؤسس الاتحاد دوراً كبيراً في تعزيز هذه الروح الوطنية، فقد حمل الاستعمار الفرنسي مسؤولية كل المصائب التي تعاني منها البلاد، فقال "انظروا إلى ما حولكم تجدوا أيادي الاستعمار وراء نكبة من نكباتنا"[2].

فتصريحات فرحات حشاد في مؤتمر الاتحاد الرابع عام(1951) الصريحة بربط النضال النقابي بالنضال الوطني بقوله: "خدمة القضية القومية واجبنا الأول"، فرفع الوعي لدى الأُجراء التونسيين الذين انضموا بأعداد كبيرة للاتحاد العام التونسي للشغل، وتم اغتيال القائد النقابي القومي فرحات حشاد بعد عام واحد من هذا المؤتمر بتاريخ (5 ديسمبر 1952) من قبل منظمة اليد الحمراء التابعة للاستخبارات الفرنسية، الذي أدى لإشعال الشارع التونسي والطبقة الكادحة ضد الاستعمار الفرنسي، واستمر نضال الاتحاد إلى أن وصلت تونس للاستقلال التام في عام(1956) [3].

كان لدخول الاقتصاد التونسي في أزمته العميقة منذ العام (1975) ، أثر مباشر في احتداد الفوارق الطبقية، وتعميق اللامساواة الاجتماعية، مما أسهم في تبلور الوعي الطبقي والمصالح المهنية والقطاعية لعموم الشغالين، فقاموا بسلسلة من الإضرابات العمالية بلغت (452) إضراباً في سنة (1977).

في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، تطورت النضالات الديمقراطية والنقابية والعمالية والطلابية، وشكل الاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك، مركز استقطاب للنشاط والنضال النقابي لكل اليساريين على اختلاف أطيافهم المدافعين عن مصالح الطبقات الشعبية، وهذا بمعزل عن القيادة العاشورية، فكان النضال المطلبي يتمحور حول القضايا الرئيسة الثلاث: القمع والحريات الديمقراطية والسيطرة

---

[1] عبد الله قرفى، رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 116.

[2] عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد (8) عدد (38)، 1986، ص 45.

[3] عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي، المرجع السابق، ص 50.

الإمبريالية[1].

وفي ظل حكومة السيد الهادي نويره، تمكن الاتحاد العام التونسي للشغل من المضي قدماً على طريق الاستقلالية وحرية التعبير، من خلال جريدته الأسبوعية (الشعب)، واضطر نظام بورقيبه تحت الضغط المزدوج للنضال الديمقراطي من جانب القوى اليسارية والقومية، والنضال النقابي الذي يقوده الاتحاد العام التونسي للشغل، أن يقوم بنوع من الانفتاح المحدود في بداية سنة (1977) ، لامتصاص غضب العمال، فسمح بورقيبة بظهور رابطة حقوق الإنسان في سنة (1977)، وبذلك يكون الاتحاد قد حقق انتصاراً على هذا الصعيد[2].

دخل الاتحاد العام التونسي للشغل في صراع مكشوف مع الجناح البيروقراطي المتصلب في الحزب والدولة في نهاية سنة (1977)، لا سيما في ظل تبلور تيار وطني ديمقراطي قاعدي داخل النقابات، وفرض على الحبيب عاشور تنازلات تمثلت في تقديم استقالته من الحزب الاشتراكي الدستوري، وطرح موضوع الاستقلالية للنقابة، وإعلان العصيان[3].

وأصبح الاتحاد العام التونسي للشغل يفرض الإضرابات ودخل في مجابهة السلطة، لا سيما بعد انعقاد مجلسه الوطنى في (8-9) جانفى (1978) ، ليعلن الإضراب الشامل الذي قاد للانتفاضة الشعبية في 26 يناير 1978، فشكل هذا الأضراب منعطفاً مهماً في الصراع السياسي والنقابي، باضطلاع الاتحاد العام التونسي للشغل دور الحزب السياسي الطليعي في تونس، في خوض معركة الديمقراطية واستقلالية النقابات، وأدى هذا الصراع إلى حصول التصادم بين النظام والاتحاد العام التونسي للشغل، فقام الحبيب بورقيبة بسجن قيادة الاتحاد، وعلى رئيسهم الحبيب عاشور أمين عام الاتحاد، فقامت الدولة بمهاجمة الانتفاضة الشعبية بكافة الوسائل القمعية، واستعمال طرق وحشية ضد الشعب الأعزل[4].

ومع الثقل الذي يملكه الاتحاد أصبح قوة اجتماعية سياسية له قاعدة جماهيرية واسعة لها وزنها في التوازنات السياسية القائمة في تونس، لا سيما منذ انتفاضة (1978م) ، الأمر الذي مكنه من لعب دور الحزب السياسي المعارض، وهذا ما يمايز الاتحاد العام التونسي عن غيره من الاتحادات على مستوى تونس أو الوطن العربي.

إلا أن هذا الدور غاب لفترة زمنية خلال حكم بن علي لتونس تحديداً عند وقوفه لجانب بن علي خلال

---

(1) عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987، ص 65.

(2) توفيق المديني، الاتحاد العام التونسي للشغل حزباً معارضاً، جمعية هوية المقاومة، الطبعة الأولى، تونس، 2019، ص 67.

(3) توفيق المديني، المرجع السابق، ص68.

(4) أنظر المرجع السابق، ص 67 - 69.

مراجعة الدستور في 2002 لضمان مزيد من الولايات الرئاسية، وعلى إثر ذلك فقد الاتحاد قوته السياسية والرمزية السابقة وتصدع نفوذه لدى القواعد التي باتت في قطيعة مع القيادة[1].

وساهم تدجين الاتحاد في عهد بن علي، بعد إصراره على إبعاد الزعيم النقابي التاريخي الحبيب عاشور، في تفكيك الدور الذي لعبته النقابات في عهد بورقيبة بوصفها السلطة الوحيدة المضادة للدولة، والقوة المعدلة للموازين في وجه الحزب الحاكم ذي النفوذ شبه المطلق، وإنهاك قوة الاتحاد المستقل من خلال الحد من هذه الاستقلالية بجعل مؤسسات القطاع العام هي مركز ثقله ومصدر قوته، على اعتبار أن الدولة كانت تقتطع انخراطات العاملين في تلك المؤسسات من رواتبهم مباشرة وتحولها إلى مالية الاتحاد[2].

فتبعية الاتحاد مالياً للدولة ولو بحد بسيط من خلال مرور اقتطاعات وأموال الاتحاد عن طريق دوائر الدولة أدى لتحجيم الاتحاد، فكما أسلفنا الذكر سابقاً فاستقلالية الجسم النقابي تعود لعاملين أساسيين هما الاستقلال الإداري والاستقلال المالي، واستمر هذا الحال إلى أن وصل الشارع التونسي للثورة على النظام الحاكم في عام (2011م) ، فانحاز الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جانب هذه الثورة؛ فالاتحاد هو الذي يصنع الرؤساء في تونس، وهو الذي يحسم الصراع الداخلي في النظام التونسي لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، وهو الوحيد القادر على التصادم مع الدولة كما حدث في الانتفاضة العمالية في(26 جانفي 1978) [3]، فقد أعلن النقابيون إضراباً عاماً في صفاقس يوم (10 جانفي 2011) ، ثم وضع الاتحاد العام التونسي للشغل كل ثقله في هذه الثورة لتأخذ بعداً وطنياً شاملاً، فكان ذلك التزاوج غير المفتعل بين النضال الاجتماعي والنضال الديمقراطي الذي أسفر عن نجاح الثورة التونسية، باعتبارها ثورة من أجل الحرية، وفي سبيل بناء نظام ديمقراطي جديد للحياة السياسية التونسية.

ونال الاتحاد العام التونسي للشغل جائزة نوبل للسلام في عام (2015) إلى جانب الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، وذلك اعترافاً دولياً صريحاً بدور المجتمع المدني التونسي في إنقاذ مسار الانتقال الديمقراطي في مرحلة دقيقة مرت بها تونس، فكانت هذه الجهات هي الراعي للحوار في تونس سنة (2013) ، والتي تشكلت إثر أزمة سياسية وأمنية تمثلت في اغتيالات سياسية وأعمال إرهابية أودت بحياة زعيمين للمعارضة اليسارية والقومية، وعدداً من الجنود في مرتفعات جبل الشعانبي في الغرب على الحدود التونسية الجزائرية،

---

[1] رشيد خشانة، مخاض عسير وتغيرات مرتقبة في الخارطة السياسية والاجتماعية في تونس، مقال منشور في مجلة لوموند ديبلوماتيك، ضمن ملف موجة الصدمة في العالم العربي، 2011م.

[2] توفيق المدني، مرجع سابق، ص 79.

[3] توفيق المدني ، المرجع السابق، ص80.

وعملت هذه الرباعية على إدارة الحوار الوطني في تونس[1].

وبناءً على ما تقدم، نجد أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد لعب دوراً كبيراً على صعيد العمل المطلبي والسياسي الوطني في تونس، ويعود ذلك لثقل الاتحاد وقاعدته الجماهيرية الواسعة ومواقفه المشرفة في معظم الأزمات التونسية، فكان التوحيد في الصف النقابي من خلال الاتحاد ميزان ثقل على الأرض وجعل منه أكثر فاعلية، وبالرغم من أن التشريعات التونسية لا تمنع إنشاء اتحادات أخرى، إلاّ أنّ الاتحاد العام كان الأكثر تأثيراً وتواجداً.

ج. التعددية النقابية في الحالة الفلسطينية

بعد تناول البعد المطلبي والسياسي للاتحاد العام التونسي للشغل الفاعل الذي يعود للمنحى التاريخي للاتحاد والدور الصلب الذي يؤديه على الساحة التونسية، إضافة لوجود نوع من الوحدة في التمثيل العمالي من خلال الاتحاد الذي ساهم برفع القاعدة الشعبية له مما أدى لتفرده على الصعيدين المطلبي والسياسي.

أما في الحالة الفلسطينية فقد برزت التعددية النقابية على مستوى الاتحادات العمالية بشكل ملحوظ كما بينا سابقاً، فقد تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين في القاهرة(1992) ، حيث نشأ في الخارج وضم الشتات الفلسطيني، ومع عودة منظمة التحرير الوطني الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عاد الاتحاد واستقر في فلسطين، واصطدم بوجود تقاطع مباشر مع اتحاد نقابات عمال فلسطين، فوجد الاتحادان من نفسيهما أحقية بتمثيل العمال الفلسطينيين ورفع مطالبهم والدفاع عن حقوقهم، ولم يصل هذا الاصطدام لمرحلة النزاع، إلا أن المناكفات بين الاتحادين موجودة ومستمرة، فقامت المنظمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الوطني الفلسطيني في عام (2015) بوضع اتفاق على الطاولة تجمع بين الاتحادين من خلال الفصائل الوطنية، بحيث يمثل اتحاد نقابات عمال فلسطين العمال في داخل الوطن، بينما يمثل الاتحاد العام لعمال فلسطين العمال في الشتات[2].

إلا أن هذا الاتفاق على الرغم من أهميته بتوحيد التمثيل الفلسطيني ودفع الخلافات الشخصية بين القائمين على الاتحادين، إلاّ أنّه لم يكن كافٍ للحد من المناكفات بينهما، وتقوية الصف النقابي الفلسطيني على الوجه الأمثل، فعادت المنظمات الشعبية مجدداً لطرح نموذج للكونفدرالية بين الاتحادات الفلسطينية على رأسهم اتحاد نقابات عمال فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين، بحيث تشكل الاتحادات تآلفاً كونفدرالياً

[1] توفيق المدني، المرجع السابق، ص 116.
[2] أنظر الملحق رقم (5) اتفاق وحدة الحركة النقابية الفلسطينية.

توزع من خلاله الاختصاصات بين الاتحادات الفلسطينية[1].

وعلى الرغم من أن القانون لا يمنع التعددية التمثيلية للنقابات في فلسطين وهذا ما يتفق مع القانون الدولي، إلاّ أنّ الخصوصية الفلسطينية ووقوعها تحت نير الاحتلال يستلزم منها توحيد الصف الفلسطيني بكافة المجالات من ضمنها الاتحادات النقابية، وذلك لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني والحفاظ على المصالح الوطنية المشتركة، فتشتيت التمثيل النقابي يؤدي إلى زعزعة وضعف في الحركة النقابية الفلسطينية، خاصة أن الاتحادات تهدف بشكل رئيس إلى توحيد الصف النقابي للنقابات العمالية وليس تشتيتها بوجود أكثر من اتحاد يمثل فئة عمالية واحدة.

فتعدد المرجعيات النقابية سواء في النقابات المهنية بعدم استقلالها عن النقابات الأردنية أو في تعدد الاتحادات العمالية الفلسطيني شكل إرباكاً في التمثيل النقابي وعدم استقرار في الحركة النقابية الفلسطينية، مما أضعف الدور الحقيقي الذي يجب أن تؤديه تلك الأجسام على المستوى المطلبي أو الوطني وحد من فاعلية العمل النقابي والحرية النقابية.

الخاتمة

تقع فلسطين تحت نير الاحتلال الذي مارس كل وسائل وسبل الحد من حرية العمل النقابي واستقرار النقابات، من اعتقال النقابيين وإغلاق النقابات، ووصلت في بعض الأحيان إلى اغتيالهم ووقف الانتخابات ومنع الانتساب لها وإبقائها على الأعضاء القدامى، وهذا الهجوم الشرس على النقابات في فلسطين منذ نشأتها إلى الآن يعود لكون الحركة النقابية الفلسطينية قد ظهرت لمقاومة الاحتلال تحت حجة التنظيم النقابي، فكانت النقابات تشكل بؤراً لمقاومة الاحتلال والتصدي لزحف وهجرة اليهود للأراضي الفلسطينية.

ولا تقف تحديات العمل النقابي في الحالة الفلسطينية فقط عند ممارسات قوات الاحتلال، وإنما تتعدى ذلك لممارسة منظمة العمل الإسرائيلية (الهستدروت) التي حاربت وجود النقابات العربية في الأراضي المحتلة عام (1948م) ، وعملت على تهميش حقوق العمال الفلسطينيين على مدار عقود متلاحقة، وقامت بسرقة أجزاء من أجورهم دون حصول العامل الفلسطيني على أدنى خدمة منه ولا حماية لحقوقه المنتهكة، سواء لسوء ظروف العمل أم الاستغلال الذي يعاني منه العامل الفلسطيني نظير العامل اليهودي.

ولا يمكن إيعاز الضعف الذي تعاني منه الحركة النقابية في الحالة الفلسطينية فقط لممارسات الاحتلال وأجهزته القمعية، على الرغم من أنه عامل رئيس في هذا الضعف، إلا أن الصف الداخلي الفلسطيني يعد هشاً

---

[1] تضمنت المادة (3) من مشروع النظام الداخلي للاتحاد الكونفدرالي لعمال فلسطين حماً متعلقاً بأن الاتحاد الكونفدرالي لعمال فلسطين هي القيادة النقابية لخدمة الطبقة العمالية في فلسطين وتأمين التنظيم النقابي لهم والذي يتكون من الاتحاد العام لعمال فلسطين واتحاد نقابات عمال فلسطين.

أيضاً والحركة النقابية تعمل على الهامش دون محاولة للتقدم وفرض إمكانيتها على أرض الواقع، فنجد غياباً ملحوظاً للحركة النقابية في العقدين الماضيين، يعود ذلك للتشتت الذي تعاني منه الحركة نتيجة تعدد مرجعياتها الناجمة عن المورث السياسي والقانوني المختلف بين الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي مروراً بالحكم المصري لقطاع غزة وارتباط الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية وصولاً للحكم الذاتي وإعلان الدولة، فكل هذه المعطيات والتغيرات ساهمت بتشتت الحركة النقابية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

بعد القران الكريم

اولاً : الكتب

1. عادل وزوز، الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من عام 1967 إلى عام 1989، 1990، مركز الدراسات العمالية، رام الله.
2. وليد موسى حباس، الدور الاقتصادي للهستدروت في بناء دولة الاستعمار والاستيطاني: سياسات الهستدروت تجاه العمال الفلسطينيين، رسالة ماجستير، 2018م.
3. ليلى القاضي، الهستدروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، 1967م.
4. الاتحاد العربي للنقابات، الدليل إلى إدارة التنظيم النقابي، منشورات الاتحاد العربي للنقابات، الطبعة الأولى، 2018م.
5. توفيق المديني، الاتحاد العام التونسي للشغل حزباً معارضاً، جمعية هوية المقاومة، الطبعة الأولى، تونس، 2019م.

ثانيا : رسائل الماجستير

1. سميحة مناصرية، الحرية النقابية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخضر، 2012/2011.

ثالثا : الدراسات والأبحاث

1. محمد أحمد مصطفى، النقابات العمالية وتحديات مستقبل العمل، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مجلد (19) العدد (76)، 2019.
2. حازم مجيد أحمد، بكر عبد المجيد محمد، الأردن والضفة الغربية من الاتحاد حتى فك الارتباط 1950-1988م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) المجلد (7) العدد (20) نيسان 2015م،

3. عبد الله قرفى، رمضان بورغدة، الاتحاد العام التونسي للشغل ومشروع الوحدة الوطنية في البلاد التونسية (1946م/1952م)، مجلة دراسات جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، مجلد (7) العدد الأول، 2020م.
4. خالد عبد الحق، الوحدة والتعددية النقابية في الحالة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد (40)، 2016م.
5. عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد (8) عدد (38)، 1986م.
6. عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987م.
7. رشيد خشانة، مخاض عسير وتغيرات مرتقبة في الخارطة السياسية والاجتماعية في تونس، مقال منشور في مجلة لوموند ديبلوماتيك، ضمن ملف موجة الصدمة في العالم العربي، 2011م.

رابعا : المراجع الإلكترونية:

1. خليل يعقوب بوهزاع، انتهاك حقوق عمال فلسطين: فرصة لتشديد حصار إسرائيل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: انتهاك حقوق عمال فلسطين: فرصة لتشديد حصار "إسرائيل" الآداب (al-adab.com).
2. أحمد العسالي، لمحة عن الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الموقع الرسمي للاتحاد، عبر الرابط (http://www.ugtt.org.tn/).

خامساً : القوانين :

1. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.
2. قانون العمل الأردني رقم (21) لسنة 1960م.
3. قانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم مهنة المحاماة.
4. قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم (15) لسنة 1973م.
5. قانون نقابة أصحاب المهن الهندسية رقم (81) لسنة 1958م.
6. قانون رقم (11) لسنة 1956م بشأن نقابة أطباء الأسنان.

ملحق رقم (1)

الأمر العسكري لسنة 1986م بإغلاق مقر الاتحاد العام للنقابات

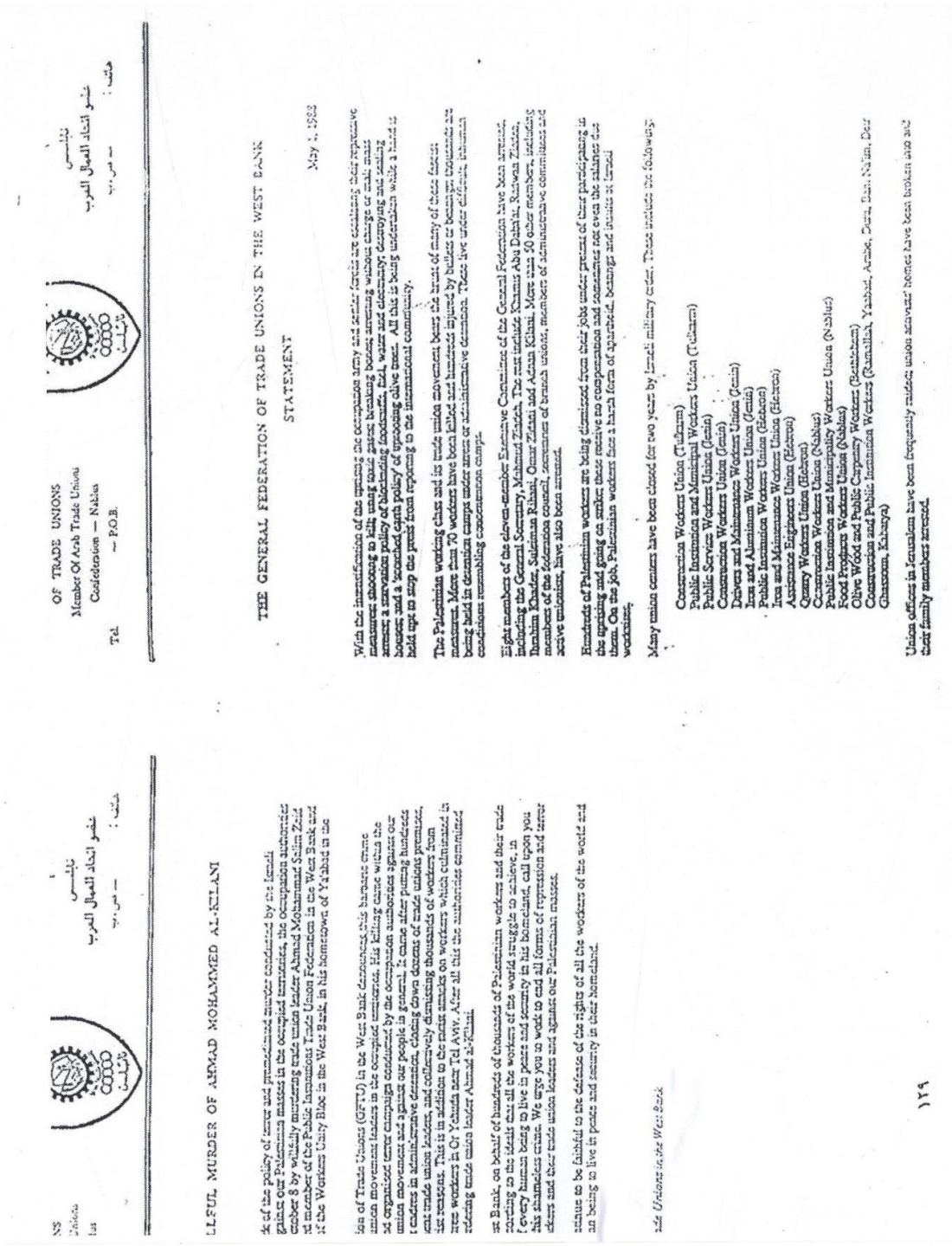

THE GENERAL FEDERATION OF TRADE UNIONS IN THE WEST BANK

STATEMENT

May 1, 1988

With the intensification of the uprising the occupation army and settler forces are escalating their repressive measures shooting to kill using snipers gases breaking bones arresting without charge or trial mass arrest a starvation policy of blockading foodstuffs, fuel, water and electricity; destroying and sealing houses; and a 'scorched earth policy' of uprooting olive trees. All this is being undertaken while a media blackout is held up to stop the press from reporting to the international community.

The Palestinian working class and its trade union movement bears the brunt of many of these fascist measures. More than 70 workers have been killed and hundreds injured by bullets or beatings thousands are being held in detention camps under arrest or administrative detention. These live under difficult inhuman conditions resembling concentration camps.

Eight members of the eleven-member Executive Committee of the General Federation have been arrested, including the General Secretary, Mahmud Zaqzuq. The rest include: Khamis Abu Dahlia, Rizwan Zaanin, Ibrahim Khader, Suleiman Rihani, Omar Zitawi and Adnan Kilani. More than 50 other members, including members of the federation council, secretaries of branch unions, members of administrative committees and active unionists, have also been arrested.

Hundreds of Palestinian workers are being dismissed from their jobs under pretext of their participating in the uprising and going on strike; these receive no compensation and sometimes not even the salaries due them. On the job, Palestinian workers face a harsh form of systematic beatings and abuse at Israeli workplaces.

Many union centers have been closed for two years by Israeli military order. These include the following:

Construction Workers Union (Tulkarm)
Public Institution and Municipal Workers Union (Tulkarm)
Public Service Workers Union (Jenin)
Construction Workers Union (Jenin)
Drivers and Maintenance Workers Union (Jenin)
Iron and Aluminum Workers Union (Jenin)
Public Institution Workers Union (Hebron)
Iron and Maintenance Workers Union (Hebron)
Assistance Engineers Union (Hebron)
Quarry Workers Union (Hebron)
Construction Workers Union (Nablus)
Public Institution and Municipality Workers Union (Nablus)
Food Products Workers Union (Nablus)
Olive Wood and Public Company Workers (Bethlehem)
Construction and Public Institution Workers (Ramallah, Yabbud, Anabe, Beitin, Deir Ghassoun, Kobeyia)

Union offices in Jerusalem have been frequently raided; union archives' books have been broken into and their family members arrested.

ملحق رقم (2)

إغلاق قوات الاحتلال للأجسام النقابية

ملحق رقم (3)

اتفاقية اتحاد نقابات عمال فلسطين مع الهستدروت

Table No.11: Alternative Scenario 2010: Intensifying Investment & Redressing Trade Gap.
Main Aggregates

	2005	2010
Wes (Incl		
Labour	653	798
Total do	483	690
Employe	80	82
Unemplo		
Employe	14	3
	16	15
	18	18
	13	13
Employe	53	53
	14	11

Source: pment of the 1990-2010:

Framework for cooperation

between

Histadrut - the General Federation of Labour in Israel

and

PGFTU - the Palestine General Federation of Trade Unions

The Palestine Liberation Organisation (the only legitimate representative of the Palestinian people) and the Israeli Government signed the Declaration of Principles in Washington on 13 September, 1993. As a consequence the Palestine General Federation of Trade Unions (PGFTU) and the Histadrut have, after many meetings agreed:

1 to establish a Joint Liaison Committee whose members will be senior officers from the parties to solve the problems of the Palestinian workers in Israel. The parties ~~may~~ will create further committees ~~if the need arises~~ on issues of mutual concern.

2 to establish a Dues and Organisation Committee. In this context:

a) The Histadrut will pay directly to the PGFTU half of the 1% dues paid by Palestinian workers in Israel;

b) The remaining half will be used by the Histadrut for union activities to protect Palestinian workers in Israel and to defend their rights (any costs which the PGFTU incurs in assisting Palestinian workers will be reimbursed, as agreed, by the Histadrut from its share of the dues);

c) After one year from signing of this agreement the parties will review the distribution of the 1% with the PGFTU receiving not less than half of the 1%.

3 The funds which the Histadrut pays to the PGFTU will be spent at the PGFTU's sole discretion (the PGFTU constitution requires expenditure to be for the benefit of its members).

4. The Joint Liaison Committee is to determine the amount of contributions made by Palestinian workers in Israel since 1970.

5 The parties agree that all the moneys to be transferred to the Palestinian General Federation of Trade Unions for the period from 13th September 1993 and until signature of the Agreement of Cooperation, will be used by the Palestinian General Federation of Trade Unions at their sole discretion. The other sums to be transferred from this date onwards will be used for agreed purposes, as stated above (paragraph 3) and will be considered as a deposit until a final agreement is reached on this issue.

5 Any disagreement over the meaning of matters included in this agreement will be determined by the Joint Liaison Committee

Signed:

Haim Ramon M.K.,
Chairman,
Histadrut.

Shaher Sa'ed,
General Secretary,
PGFTU.

Amir Peretz M.K.,
Chairman, Trade Union Department,
Histadrut.

March 5, 1995

5130/LR

اتفاقية تعاون بين
الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات عمال إسرائيل)
والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

التقت قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت في 14 نيسان 2005 تحت رعاية الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (ICFTU) في بروكسل واتفقوا على ما يلي :

إن الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يدعمون تحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بين إسرائيل وفلسطين والتي تستند إلى وجود دولتين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة ويرحبون بظروف افضل لتقدم عملية السلام وايقاف العنف .

إن المنظمتين المذكورتين تعيدان التأكيد على التزامهما نحو الحوار البناء والتعاون لما فيه مصلحة كل العمال في فلسطين وإسرائيل . ومن اجل ذلك فان الاتحاد العام والهستدورت قد وافقوا على :

1. التعاون من اجل متابعة وحل قضايا العمال العاملين في المشاريع الإسرائيلية والمناطق الصناعية المشتركة لضمان كافة حقوقهم والالتزام بحقوق العاملين الذين تم إنهاء عملهم واعادتهم للعمل .

2. التعاون من اجل زيادة فرص العمل وتشغيل العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية.

3. تلتزم الهستدورت بالضغط على الجهات المعنية المسؤولة من اجل تسهيل تدفق العمال لإسرائيل.

4. وقف كافة أشكال التمييز والاستغلال ضد العمال الفلسطينيين وتعويض او علاج مثل هذه الاستغلال .

5. تشكيل لجنة مشتركة بين المنظمتين لمتابعة وتسهيل تحقيق هذه الأهداف .

وفيما يتعلق بإطار التعاون الذي تم من قبل المنظمتين بتاريخ 5 آذار 1995، فان الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت أعادوا اليوم التأكيد على مواصلة النقاشات حول تطبيق نصوص هذا الإطار وسيلتقون مرة أخرى في اقرب فرصة ممكنة لإنهاء هذا الموضوع بما في ذلك إعادة تقييم هذا الإطار وتطويره .

وان الاتحاد الدولي للنقابات الحرة يلتزم بالعمل على حشد مصادر من اجل دعم تنفيذ أنشطة التعاون بين الهستدورت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين .

التوقيع

أمير بيرتس
رئيس الهستدروت

شاهر سعد
الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

غاي رايدر
السكرتير العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة

ملحق رقم (4)

مقال صحيفة هآرتس حول حقوق العمال الفلسطينيين

الرئيسية / الراية الفلسطينية

اخبار الوطن | اخبار دولة الاحتلال | الاخبار الرئيسية | الراية الفلسطينية

هآرتس: "إسرائيل نهبت عشرات ملايين الشواقل من العمال الفلسطينيين"

موقع الراية · 22 يونيو، 2021 آخر تحديث: 22 يونيو، 2021 0 2 دقائق

دولة الاحتلال الاسرائيلي، نهبت عشرات ملايين الشواقل من العمال الفلسطينيين، على مدار الخمسين عامًا الماضية، من خلال خصم مبلغ من رواتبهم.

العمال الفلسطينيين- تصوير: عربي 21

نهبت دولة الاحتلال الاسرائيلي، عشرات ملايين الشواقل من العمال الفلسطينيين، على مدار الخمسين عامًا الماضية، من خلال خصم مبلغ من رواتبهم، وفقًا لتقرير نشرته، اليوم الثلاثاء، صحيفة "هآرتس" العبرية.

وأشار التقرير إلى أن "المحكمة المركزية في القدس المحتلة قررت أن خصم هذه المبالغ كان مخالفًا للقانون، لكن السلطات الإسرائيلية أعفت نفسها من تعويض العمال من خلال إشعار الإنهاء الذي قدمته إلى المحكمة".

وأوضح التقرير أن "الحكومة الإسرائيلية كانت قد قررت في العام 1970، خصم بدل رعاية بنسبة 0.75% من رواتب العمال الفلسطينيين في الزراعة وحولت الأموال إلى نقابة العمال العامة (الهستدروت). ورغم أن هذا الإجراء استمر 50 عامًا، إلا أن العمال الفلسطينيين لم يكونوا طرفًا في اتفاق جماعي بهذا الخصوص، كما أنهم لم يكونوا أعضاء في الهستدروت، ولذلك فإن الخصم كان مخالفًا للقانون بموجبقانون حماية الراتب".

ملحق رقم (5)

الأوراق المتعلقة بالكونفدرالية بين الاتحادات العامة الفلسطينية، واتفاق الوحدة النقابية

اتفاق وحدة الحركة النقابية الفلسطينية

اخذت القوى والكتل النقابية الموقعة أدناه علماً بالاتفاق الذي توصل اليه الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لتشكيل مجلس أعلى للتنسيق النقابي لمرحلة انتقالية تكون مقدمة لوحدة الحركة النقابية الفلسطينية، وهي توافق على هذا الاتفاق وتدعو إلى الالتزام بتنفيذه فوراً:

واستناداً إلى ما جاء في البند (أولاً) [ص2] من هذا الاتفاق بشأن اعتبار هذه اللجنة التنسيقية العليا مقدمة لوحدة الحركة النقابية الفلسطينية خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنتين والالتزام بذلك عن طريق دمج النقابات المتوازية وإجراء الانتخابات"،

وكذلك ما جاء في الفقرة رابعاً/ث من هذا الاتفاق بشأن تشكيل لجنة خاصة مهمتها اعداد وتنفيذ رؤية توحيدية للحركة النقابية الفلسطينية ضمن مؤتمر عام واحد،

فإن القوى والكتل النقابية الموقعة أدناه، بعد التشاور والاتفاق مع ممثلي الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تتوافق على ما يلي:

أولاً: العمل مع الحكومة والكتل البرلمانية والأخ الرئيس من أجل سن قانون للتنظيم النقابي يكفل ويحمي الحريات والحقوق النقابية بما فيها حق التعددية النقابية وفقاً للاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة بما فيها الاتفاقية رقم 87 والاتفاقية رقم 98 الصادرتين عن منظمة العمل الدولية والاتفاقية رقم 8 لسنة 1977 الصادرة عن منظمة العمل العربية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية.

ثانياً: تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة توحيد الحركة النقابية الفلسطينية وفقاً للأسس التالية:

أ- تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ممثلين اثنين لكل من الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وأية اتحادات نقابية فاعلة أخرى ترغب بالانضمام، وممثل واحد عن كل من الكتل النقابية العمالية الموقعة أدناه.

ب-- مهمات اللجنة:

1) اعدادالوثائق الدستورية والأنظمة الداخلية واللوائح الخاصة بوحدة الحركة النقابية الفلسطينية، على أن تكون هذه الوثائق خاضعة لمصادقة المؤتمر العام الموحد المنتخب.

2) وضع خارطة طريق لدمج النقابات الفرعية والوطنية (العامة) المتناظرة، وتحديد مواعيد فتح واغلاق باب التنسيب لها، وإجراء مسح وحصر لعضويتها التي لها حق الانتخاب.

3) الاشراف مباشرة، أو عبر لجان متابعة فرعية تشكلها، على اجراء انتخابات النقابات الفرعية والوطنية (العامة) الموحدة وصولاً إلى عقد المؤتمر العام الموحد.

4) استناداً لقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير تجري الانتخابات، بجميع مستوياتها، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.

ج- نظام عمل اللجنة:

تتفق اللجنة في أول اجتماع لها على نظام عمل محدد لإدارة عملها وانجاز مهماتها على أن يحدد هذا النظام:

1) وتيرة اجتماعات اللجنة وآلية الدعوة لها.

2) توزيع المهمات بين أعضائها.

3) كيفية اتخاذ قراراتها، على أن يتم اتخاذ القرارات الرئيسية بالتوافق.

د- السقف الزمني لعمل اللجنة:

تلتزم اللجنة بانجاز مهمتها بعقد المؤتمر العام الموحد المنتخب في مدى زمني لا يتجاوز السنتين من تاريخ تشكيلها.

ثالثاً: لحين اختتام أعمال المؤتمر العام الموحد بنجاح، تحافظ الاتحادات الأعضاء على شخصيتها الاعتبارية وهيكلياتها التنظيمية القائمة وعلاقاتها العربية والدولية، مع التزامها بالعمل المشترك في اطار مجلس التنسيق النقابي الأعلى. ويلتزم الموقعون جميعاً باحترام استقلالية هذه الاتحادات ودساتيرها وأنظمتها.

رابعاً: تتفق القوى والكتل النقابية الموقعة على أن من مصلحة الحركة النقابية الفلسطينية أن تحافظ على عضويتها في الاتحادات النقابية الدولية القائمة، وايجاد الآلية التي تضمن استمرار ذلك بعد انجاز وحدة الحركة النقابية.

رام الله في 2015/5/14

التواقيع:

الاتحاد العام لعمال فلسطين

٢٠١٥/٥/١٦

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

حركة الشبيبة العمالية

جبهة العمل النقابي

كتلة [illegible] العمالية

الكتلة العمالية التقدمية

منظمة التضامن العمالية

كتلة كفاح العمال

كتلة التحرير العمالية

كتلة نضال العمال

اتحاد لجان كفاح العمال الفلسطيني